منظمة الأوابك وتحدي التكتلات الرئيسية

أ. م. د. نايف عبد الله نايف

كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

د. أحمد ياسين عبد

كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة الإسلامية

تعد منطقة الاقطار المصدرة للنفط الاوابك واحدة من الأطراف الاساسية في السوق النفطية التي تساهم في صناعة القرارات التي تهم البيئة الدولية المعاصرة، وخاصة بعد ان احتل النفط اهمية استثنائية في عالم اليوم لكون النفط يشكل مصدرا مهما من مصادر الطاقة لتأثيره في المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية والتي تمتلك منظمة الاوابك الاحتياطي الاكبر منه. لقد كان لمنظمة الاوابك الدور الكبير في السوق العالمية للنفط خلال السبعينات من القرن العشرين حيث شهدت الاسواق النفطية تغيرات هيكلية تمثلت في إنعدام حالة احتكار طرفي السوق من قبل الشركات النفطية الاحتكارية، بعد ان فقدت تلك الشركات احتكارها المطلق لعملية الانتاج في عدد كبير من البلدان المالكة للنفط الخام واستمرت سيطرتها على عملية التوزيع فقط، وبالمقابل برز دور منظمة الاقطار المصدرة للنفط الاوابك كقوة مقابلة امسكت بزمام التحكم بثروتها النفطية واستطاعت اغلب بلدان المنظمة من تأميم حقولها من سيطرة واحتكار الشركات النفطية كما نجحت المنظمة في رفع اسعار النفط الخام دون الرجوع الى الشركات، غير ان مرحلة هيمنة الاوابك كانت تجري بشكل غير منتظم وصاحبها تغيرات هيكلية في جانبي العرض والطلب يعود جزء منها الى سوء التخطيط في ادارة السوق والتخبط بين الاهداف طويلة الأمد ومكاسب الأمد القصير ومتطلباته، وكان من العسير على المنظمة مع مرور الوقت ان تستمر بقوتها والتزامها وقراراتها بفعل عوامل السوق وتفاعلها، والسياسات المبرمجة للدول الصناعية للحد من تأثير الدول المنتجة فكان ان أقدمت هذه الدول على تأسيس الوكالة الدولية للطاقة لتكون منظمة دولية لمواجهة منظمة الاوابك وتقوم بتنسيق السياسات في اوقات الطوارئ وتوحيد جهود الدول الصناعية للقضاء على الاوابك وإختزال دورها في الاسواق العالمية. وفي الوقت ذاته شنت حملة إعلامية لتصوير العرب على إنهم وحدهم المسؤولون عن الازمات الاقتصادية في الدول الصناعية خلال عقد السبعينيات وتزايد مشاكل التنمية في الدول النامية وكان الغرض من هذه الحملة هو التأكيد على ضرورة تقليل الاعتماد على النفط المستورد من دول الاوابك وقد اقترنت هذه التدابير السياسية والاقتصادية ببرامج متكاملة لتخفيض حصة النفط من إجمالي الطاقة المستخدمة وذلك عن طريق ترشيد الاستهلاك وإكتشاف حقول جديدة خارج الاوابك والاستغلال المتزايد لمصادر الطاقة البديلة. اخذت الاوابك منذ ذلك الوقت تواجه تحديات كبيرة أثرت على دورها في تخطيط وتنسيق السياسات النفطية بين الاقطار المنتجة للنفط الخام وجعلها غير قادرة على مواجهة التحديات في ظل

الاوضاع المتغيرة والصراعات الدولية واشتداد المنافسة بين مختلف التكتلات الاقتصادية. وبما ان معظم احتياطات الطاقة والنفط يقع في اراضي دول الاوابك لذا فأن هذه الدول ستكون هي ساحة الصراع والخاسر الوحيد فيه في الوقت الذي لم تصل الصناعة النفطية في هذه الدول الى درجة من التطور والتكامل بحيث يبعدها عن الاعتماد على الخارج وبذلك فأن المتغيرات التي صارت تواجهها الاوابك أكثر تعقيداً وخطورة وأصبحت تحتاج لأشكال جديدة من التنظيم والمرونة بحيث تتناسب مع مشاكل الاقتصاد العالمي. وسوف نناقش ذلك من خلال ما يلي:

١- طبيعة وأهداف التكتلات الاقتصادية.
٢- اتجاهات التجارة الخارجية لدول الاوابك.
٢-١- اتجاهات التجارة الخارجية مع الاتحاد الاوربي.
٢-٢- اتجاهات التجارة الخارجية مع امريكا الشمالية.
٢-٣- اتجاهات التجارة الخارجية مع اليابان وجنوب شرق آسيا.
٣- الانعكاسات المحتملة للتكتلات الاقتصادية على منظمة الاوابك.
٤- الاستنتاجات والتوصيات.
٥- المصادر.

اولاً- طبيعة وأهداف التكتلات الاقتصادية العالمية:

تأتي ظاهرة التكتلات الاقتصادية من ضمن التحولات الهيكلية التي حدثت في بناء الاقتصاد الدولي وضمن موجة الاهتمام بموضوع الفضاءات الاقتصادية وإعادة هندستها والتي تقودها المراكز المتقدمة من أجل الهيمنة والتأثير في الاقتصاد الدولي وإحكام السيطرة العالمية على مقدرات الاقتصاد العالمي[١] وقد تعاظمت أدوار هذه الكتل في إطار العلاقات المتشابكة والمعقدة والمبنية على اساس من الاحلاف والمصالح الاقتصادية[٢] ولم تعد قاصرة على الدول المتجاورة جغرافيا بل اصبحت تكتلات عالمية تضم مجموعة كثيرة من الدول ومن اقاليم جغرافية متنوعة وذات مستويات متفاوتة في النمو الأمر الذي يعني إذابة الحدود القومية للدول المنظمة اليها وهذه تصب في صلب توجهات العولمة وظهرت على الساحة الدولية تكتلات إقتصادية عالمية متعددة تبلورت معالمها في عقد التسعينات وازدادت قوتها العالمية[٣].

ان التكتل الاقتصادي الدولي هو «إتفاق مجموعة من الأقطار سواء كانت متجاورة يضمها اقليم واحد او اقاليم مختلفة تهدف الى تقليل او تخفيف او الغاء القيود فيما بينها وليس مع غيرها بشأن حركة السلع والموارد والعوامل الاخرى غير حدودها الدولية وتعمل باتجاه توحيد جزئي او كامل او التنسيق بين سياساتها الاقتصادية في جوانبها المختلفة»[٤]. وحسب منظمة التجارة توجد اكثر من (٨٠) إتفاقية إقليمية لتجارة حرة وإتحاد كمركي وابرام نصف اتجاه الشركات متعدد الجنسية الى تنميط التقانة المستخدمة في جميع مصانعها في العالم مما يؤدي الى انخفاض الكلفة وفي حالة تطبيق التقانة في المقر الرئيسي للشركة وفي باقي الفروع وهذا يتوقف على اختيار التقانة الحديثة وما سوف يحصل في المستقبل لأن قوى السوق صارت تميل الى مكافأة الاداء الجيد في مجال البيئة وخاصة للشركات التي تمارس نشاطها الرئيسي في دول يرتفع فيها الاهتمام بقضية البيئة[٥].

هذا العدد في التسعينات بين مجموعات مختلفة لبلدان متفاوتة تفاوتا شاسعا في مستوى المعيشة[٦]. وبذلك سيكون مفهوم التكامل الاقتصادي ينطبق بأي حال مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

ان ظهور الموجة الثانية وتسارعها في النصف الثاني من الثمانينات سواء كانت بتوسيع تكتل كالإتحاد الأوربي الذي بدأ بانشاء اتحاد كمركي وصولا الى الاتحاد الاوربي الموحد الذي يستحوذ على ربع الانتاج القومي العالمي او بتشكيل تكتلات جديدة كالنافتا[٧] الذي يستحوذ على ثلث الانتاج العالمي وإتحاد دول جنوب شرقي آسيا (اسيان[٨]) وتزامنها مع ظاهرة تزايد التقدم العلمي والتكنلوجي وتأثرها بها الى حد كبير لغرض تكوين مراكز محددة هدفها الاسهام في انشاء وإدارة نظام تجاري دولي وتعدد الاطراف يسعى الى تحرير التجارة الدولية.

وقد اخذت بعض من هذه التكتلات إطاراً قانونياً استند الى اتفاقيات دولية مثل الاتحاد الاوربي و(NAFTA) وبعض تكتلات دول العالم الثالث في حين البعض الاخر من التكتلات أخذ شكل التفاهم الضمني وليس شكلا قانونيا محددا مثل رابطة أقطار جنوب شرق آسيا (ASIANO). أما الدول النامية فالواقع لم تستطع إقامة مثل هذه التكتلات فهي تعارض فكرة التخلي عن سيادتها ولم تقبل فكرة ضرورة اتخاذ القرارات على مستوى إقليمي بالنسبة الى

قضايا معينة على الرغم من تآكل سيادتها على أساس الامر الواقع وخاصة في ميادين التجارة والتمويل والمواصلات[٩].

ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح التطور العالمي يتشكل بفعل عاملين أساسيين هما الاتجاه نحو العولمة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي وتحت وطأة المتطلبات الباهضة التي تفرضها المنافسة في ظل العولمة تتجه الدول الى الانضمام في مجموعات او تكتلات إقتصادية إقليمية عملاقة وتستهدف وراء ذلك ما يلي:

١- التخفيف من حدة التناقضات في مصالح هذه الدول وإتفاقها على سياسة واحدة ازاء العالم الخارجي عن طريق الغزو الجماعي للأسواق والمساومة الجماعية في مجال المبادلات التجارية[١٠].

٢- قدرتها على توفير مكاسب ومزايا تعجز الدول منفردة عن تحقيقها.

٣- ضمان توفير السوق الكبيرة والحصول على توازن في القوة الاقتصادية ما بين التكتلات الاقتصادية المختلفة.

٤- ومن الاهداف الاخرى التي توفرها التكتلات الاقتصادية التمتع بوفورات الحجم عن طريق تفاعل القطاعات الاقتصادية بشكل ايجابي.

٥- التخصص الانتاجي الذي يستند بمزايا نسبية وبما يعزز القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول ويسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وقد نجحت الكثير من المجموعات في تطوير إقتصاديات بلدانها ضمن صيغ التكتل الاقتصادي كما هو الحال في بلدان الاتحاد الاوربي وأصبحت التكتلات الاقتصادية التي تدير الانشطة الاقتصادية ومما يقوي من مركزها في منظمة التجارة العالمية بكونها تستفيد من المزايا التي تحققها هذه المنظمة في التجارة مع الدول الخارج تكتلها بالاضافة الى مزايا التكتل التي هو عضو فيه[١١].

ويمثل التكامل الاقتصادي على مرحلة التكتلات الاقتصادية، واذا رجعنا الى منظمة الاوابك نجد ان هناك تبريرات لدعم التكتل الاقتصادي للاوابك حيث انه يدعم عملية التصنيع ويستبدل الاستيرادات بانتاج محلي من داخل المنظمة ومما يؤدي الى اقتصاد في الصرف الاجنبي النادر والضروري لاغراض التنمية والتنقيب والاستكشاف والتصنيع وبذلك تتحول التجارة من مصدر عرض منخفض التكاليف الى عرض ترتفع فيه التكاليف الانتاجية فيضع

القطر قيمة اكبر على التصنيع بحيث يكون راغبا في التخلي عن مقدار معين من دخله القومي مقابل تحقيق هذا الهدف. ولغرض المحافضة على ثروته الناضبة وبقائها فترة اطول لخدمة مشاريعها التمونية في حين نرى دول الاوابك تركت تكتلها الاساسي الذي يحقق لها المصالح النفطية ويضمن لها دخلاً عادلاً من ثروتها الناضبة وراحت تبحث عن تكتلات اقتصادية أخرى مختلفة الاهداف بل تجعل من إستنزاف ثروتها النفطية وتجعلها غير قادرة بالتحكم بأهم متغيرين هو الانتاج والسعر.

والمهم في هذه الدراسة هو التعرف على حجم التكتل ونوعيته وتكوينه أي جوهره الوظيفي وهدفه النهائي سواء كان اقتصادياً صرفاً او إقتصادياً سياسياً وبالتالي الآثار المترتبة عليه.

ثانيا- إتجاهات التجارة الخارجية لدول الاوابك مع اهم التكتلات الاقتصادية:

تعتبر منظمة الاوابك من اكثر الاقتصاديات العالمية انفتاحاً وإندماجاً مع الاقتصاد العالمي حيث تصل نسبة التجارة الخارجية للمنظمة حوالي ٧٠% كمتوسط للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٧، ويعد النفط محوراً حيوياً للعلاقات بين دول الاوابك وهذه التكتلات الاقتصادية الرئيسية، ويتوضح ذلك من خلال ما تأثرت به أوربا بأزمة النفطية التي حدثت عام ١٩٧٣ حيث كانت أوربا تستورد نحو ٨٥% من احتياجاتها النفطية وتشكلت درجة من الحساسية الاقتصادية الاوربية لأي خطر نفطي وبأي ارتفاع بالاسعار وبدأ هذا الخطر يأخذ وضعا متميزا في أولويات السياسة الخارجية الأوربية.

بدأ يتحول هذا التكتل من جوهره الوظيفي وهدفه الذي كان إقتصادياً صرفا الى تكتل سياسي وإقتصادي في آن واحد. وقد ارتبطت دول الاوابك نتيجة لذلك باتفاقيات تجارية مع التكتلات الرئيسية وهي المجموعة الاوربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية باعتبار ان منظمة الاوابك ممولاً رئيساً للنفط بالسوق العالمية ويمكن توضيح مدى إعتماد منظمة الاوابك على هذه التكتلات من خلال بيانات الجداول رقم (١، ٢، ٣، ٤).

جدول رقم (١)

إجمالي الصادرات لدول الأوابك إتجاه التكتلات الرئيسية للفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٧

	١٩٩٧[١٢]	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٧
الاتحاد الأوربي	٥٨.٣	٦٥.٣٦	١٣٢.٩	١٤٣.٦
أمريكا الشمالية	٤٠.٦	٣٠.٨	٦٣.٨	٧٦.٩
اتحاد جنوب شرق آسيا واليابان	٥.١	٦٥.٧	١٥٣.٧	٢٧٧.٠

المصدر: الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي الموحد لعام ص٢٠٠٣

جدول رقم (٢)

الصادرات النفطية لدول الاوابك الى التكتلات الرئيسية للفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٧

	الاتحاد الاوربي				امريكا الشمالية				اتحاد جنوب شرق آسيا (اليابان)			
دول الاوابك	١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٧[١٣]	١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٧	١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٧
الامارات	١٩.٥	٢٠.٨	٣٠.٥	٥٠	٤.٦	٧.١	١٧.٢	٣٠.٨	١٦.٤	٢١.٤	٧٠.٥	١٠٠
البحرين	١.٣	١.٩	٢.١	٣.٧	١.٠	١.٥	١.٦	٢.٥	٢.٢	٣.٠	٨.١	٩.٧
تونس	٢.٥	٣.٦٧	٤.٤	٦.٧	١.٥	١.٦	١.٨	٢.٣	٢.٣	٢.٨	٤.٦	٥.١٦
الجزائر	٥.٨	٧.١	١٦.١٣	٢٠.١	٢.١	٣.٠	٨.٥	١٠.٥	٧.٩	٨.١	٢٢.٩	٢٩.٥
السعودية	١٥.٥	١٨.٠	٣٠.٥	٤٠.٦	٢٠.٥	١٩.٥	٤٥.٥	٦٠.٥	٢٦.٥	٢١.٥	١٠٥.١	١٢٠.٥
سوريا	١.١	١.٥	٢.٥	٣.٦	٠.٥	٠.٨	٢.٠	٢.٤	٢.٥	٣.٠	٣.٥	٦.٦
العراق	٠.٣	٢.٢	٣.٣	٦.٤	٠.٨	١.٨	٢.٥	١٤.٥	١.٣	٨.١	١٥.٠	١٥.٥
قطر	١.٨	٣.٨	٥.٧	٧.٧٩	٠.٥	١.٢	٦.٨	١٠.٥	١.٣	٥.٨	١٣.٧	١٩.٥
الكويت	٤.٢	٦.٤	١٠.٦	١٣.٦	٥.٥	٦.٢	٩.٩	١٢.٠	٤.٥	٤.١	٢٥.١	٣٨.٢
ليبيا	٣.٨	٣.٥	٨.٨	١٤.٥	٢.١	٢.٠	٥.٥	١٠.٠	٤.٠	٥.٥	١٤.١	٢٠.١
مصر	٢.٥	٣.٢	٥.٥	٨.٤	١.٥	١.٦	٢.٥	٤.٥	١.٥	٢.٤	٧.٥	١١.٥

المصدر: الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣- ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣)

إجمالي الواردات لدول الأوابك من التكتلات الرئيسية للفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٧

التكتلات الاقتصادية	١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٧
الاتحاد الأوربي	٨٠.٤	٧١.٨	١٣١.٠٥	١٨٣.١٢
أمريكا الشمالية	١٩.٥	١٧.٢	٢٧.٥	٤٦.٧
اتحاد جنوب شرق آسيا واليابان	٢٣.٦	٣١.٠١٣	٧٠.٨	١٦٩.٠٢

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد للاعوام ٢٠٠٢- ٢٠٠٨.

جدول رقم (٤)

الواردات لدول الاوابك من التكتلات الرئيسية للفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٧

	الاتحاد الاوربي				امريكا الشمالية				اتحاد جنوب شرق آسيا (اليابان)			
دول الاوابك	١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٧	١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٧	١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٧
الامارات	١٩.٥	١٥.٦	٣٥.٥	٥٥.١	٥.٥	٤.١	١٠.١	٢٠.٢	٩.٦	٧.٣	٢٩	٤٦.٢
البحرين	٢.٦	٢.١	٣.٥	٥.٥	٠.٤	٠.٥	٠.٦	١.٢	١.١	١.٨	٢.٩	٤.١
تونس	٣.٩٥	٤.٥	٧.٣	٩.٥	١.٥	٢.١	٢.٠	٣.١	٢.٨	٣.٥	٣.٣	٧.٨
الجزائر	٤.١	٥.٨	٨.٨	١١.٩	١.٥	١.٢	٢.٥	٤.٥	٣.٥	٣.١	٨.١	٩.٣
السعودية	١٥.٧	١٤.٩	٢٩.٥	٤٠.١	٤.٥	٥.١	٧.٥	١٥.٥	٩.٥	١١.٥	٢٢.٠	٣٥.١
سوريا	٢.١	٢.٥	٤.٥	٦.٨	٠.٥	٠.٩	١.٥	٢.٢	١.٥	١.٧	٣.٥	٤.٥
العراق	٠.٥	٥.١	٧.٨	١٠.٩	٠.٢	١.٥	٢.٢	٣.١	٠.٤	٥.٢	١٢.٢	١٦.١
قطر	١.٨	١.٩	٤.٥	١٠.٥	٠.٤	٠.٥	١.٣	٣.٥	٢.٢	٢.٣	٤.٨	٦.٩
الكويت	٣.٢	٣.٧	٥.٨	٨.٥	١.٥	١.١	٣.٥	٥.٥	٤.١	٣.١	٧.١	٩.١
ليبيا	٢.٦	٢.٥	٦.٢	٩.٥	١.٠	٠.٩	١.٥	٢.٥	٣.١	٢.١	٥.٥	٨.١
مصر	٦.٢	٦.٣	١٠.٣	١٩.٥	٢.٠	٢.٥	٣.٥	٥.٥	٥.٣	٥.٥	٧.٥	١٨.٠

المصدر: الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣- ٢٠٠٨.

٢-١- إتجاهات التجارة الخارجية لدول الأوابك مع الاتحاد الاوربي:

يتضح من تحليل ودراسة الجداول رقم (١، ٢، ٣، ٤) مدى إعتماد دول الأوابك على التكتلات الرئيسية الثلاث ويبرز الاتحاد الأوربي كأحد التكتلات المهمة التي تؤثر على منظمة الأوابك حيث تشكل نسبة الصادرات النفطية الى الاتحاد الاوربي نسبة كبيرة قياسا بالتكتلات الاخرى.

ان دول الاتحاد الأوربي تستورد من نفط دول الاوابك اكثر من (٦) مليون برميل يومياً عام ١٩٩٧ أي ما قيمته ٥٨.٣ مليار دولار وبلغت صادرته ولنفس السنة الى دول الاوابك ما يقارب ٨٠.٤ مليار دولار لذا فأن دول الأوابك اصبحت أهم الشركاء التجاريين للاتحاد الأوربي وكانت السلع الرأسمالية هي المهيمنة على واردات دول الأوابك. ومن المعلوم سابقا بان الميزان التجاري كان يميل لصالح دول الأوابك قبل انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦ وعام ٢٠٠٧ ولكن بعد عام ١٩٨٦ اتجهت الدول الاوربية الى التقليل من نفط الأوابك وإتباع سياسة جديدة في إستخدام الطاقة بلغت إستيراداتها من دول الأوابك ما يعادل ١٤٣.٦ مليار دولار لعام ٢٠٠٧ بينما بلغت صادرتها ١٨٣.١٢ مليار دولار لنفس العام. ومن الجدول رقم (٤) مثلاً بلغت نسبة إعتماد دولة الامارات لعام ١٩٩٧ على هذا التكتلات لسد إحتياجاتها موزعة بين الاتحاد الأوربي (١٩.٥) وأمريكا الشمالية (٥.٥) ولإتحاد جنوب شرق آسيا واليابان (٩.٦). وإزدادت لتصل الى (٥٥.١) مليار دولار عام ٢٠٠٧.

أما السعودية فاحتلت المرتبة الثانية من صادرتها وارداتها الى الاتحاد الأوربي ولنفس الفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٧ حيث بلغت صادراتها ما يعادل ١٥.٥ مليار دولار وارداتها ١٥.٧ مليار دولار لسنة ١٩٩٧ هو لتزداد تدريجياً لتصل عام ٢٠٠٧ الى ٤٠.٦ مليار دولار الصادرات النفطية و٤٠.١ من الواردات. وإحتل العراق المرتبة الأخيرة بسبب الحصار والاحتلال من قبل القوات الأمريكية.

وتظهر اهمية الإستراتيجية للخليج في مقدمتها الأهمية الاقتصادية للنفط الذي يشكل ٨٠% من صافي الانتاج القومي لبعض دول الأوابك مما يجعل من منطقة الخليج العربي منطقة محورية في السياسات الخارجية للدول الصناعية الكبرى خصوصا أوربا واليابان وتشير الاحصائيات الى ان الاتحاد الأوربي تستورد ٧١٥ مليون طن سنوياً منها ٤.٧ ملايين طن من النفط في الخليج، أما دول الخليج فلا تستهلك اكثر من ٧.٨% من إنتاجها السنوي لسد

احتياجاتها الداخلية[١٤]. وهذا ما يكرس أحادية الاقتصاد الخليجي لاعتماد دول المنطقة على تصدير النفط كمورد وحيد ولتبعيتها المالية للدول الغربية. ولكن على الرغم من وجود تجانس وتقارب في البنية الاقتصادية والاجتماعية وفي النظام القانوني والتشريعي وفي طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي لبلدان الخليج العربي وعلاقته بالقوى الاقتصادية الخارجية بمثابة ميزة نسبية لمجموعات اخرى من البلدان العربية يمكن ان تتحول لدعم التكامل العربي بدلاً من التعاون مع هذه المجموعات العالمية[١٥].

ولكن بفعل إرتفاع الاسعار وما جنته بعض دول الأوابك من عوائد مالية كبيرة ١٩٧٣- ١٩٧٤ تحولت جزء كبير من هذه العوائد المتراكمة الى ودائع في البنوك الأوربية والأمريكية واستثمرت في مجالات مختلفة في المشاريع الانمائية لدول الاتحاد الأوربي بمبلغ إجمالي يقدر بترليون دولار[١٦].

إن نشوء هذه الآليات الجديدة للتبعية للسوق الرأسمالية العالمية ساعد على إعادة التدوير المباشر للدولارات النفطية والتي تأخذ شكل مدفوعات للواردات الاستهلاكية الترفيه، مقابل شراء الحزم التكنلوجية والخدمات الاستشارية الباهضة النفقات وكذلك في شكل مدفوعات مقابل استيراد النظم التعليمية والبرامج الثقافية.

وتعتبر المجموعة الصناعية (OECD) الشريك التجاري الرئيسي بمبادلة النفط مقابل السلع التي تتصدرها دول الاتحاد الأوربي الى دول الاوابك مقابل دفع عجلة نموها الاقتصادي[١٧].

ولكن نتيجة التخطيط وتدبير الدول الصناعية التي تنتمي بعضويتها الى وكالة الطاقة الدولية فقد انخفضت اسعار النفط في بداية الثمانينات ثم انهيارها عام ١٩٨٦ وعام ٢٠٠٧ بفعل سياسات منسقة ومخططة محاولة إمتصاص الصدمات النفطية التي حدثت في منتصف عقد السبعينات عن طريق وضع برامج صارمة لترشيد الاستهلاك وخاصة في أوربا الغربية واليابان وزيادة الضرائب المفروضة على إستهلاك المنتجات النفطية البديلة والتحول الى إستخدام الغاز الطبيعي وزيادة إستخدام الطاقة البديلة وتطوير إنتاج النفط من خارج دول اوابك (بريطانيا، المكسيك، النرويج)[١٨].

وبهذا انخفض حجم الاستيرادات لدول الاتحاد الأوربي من نفط الأوابك، وان انخفاض الطلب سيؤدي الى انخفاض صادرات الأوابك وبالتي التأثير على العوائد النفطية التي هي من

أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول أوابك والعمود الفقري للناتج القومي الاجمالي وللنشاط الاقتصادي بصورة عامة.

ان الغرب خلال فترة السبعينات ولحد الان فعل كل ما بوسعه من اجل زيادة الضرائب ورفع كمية الخزين الإستراتيجي ولكن رغم كل تلك المحاولات للترويج لفكرة الاحلال المتسارع للطاقة البديلة للنفط فان ذلك كله لا يمكن ان يخرج عن إطار الحرب النفسية التي تشنها وكالة الطاقة الدولية ضد دول الاوابك بهدف ازاحة سيطرتها من السوق النفطية[١٩].

ان سياسة الاتحاد الاوربي دفعت بعض دول منظمة الأوابك تبني إتجاهين ضمن السياسة النفطية للمنظمة. الاتجاه الأول- الدعوة لزيادة الانتاج والترويج لسياسة التعاون والحوار مع المستهلكين الكبار بغاية تطبيق نظرية تخفيض الأسعار عن طريق زيادة الانتاج وعدم الالتزام بالحصص الانتاجية بحجة اخراج من غير الأوابك من السوق النفطية العالمية، فهذا الاتجاه اثبت فشله وكان يقوده بهذا الاتجاه (السعودية، الكويت، الامارات). أما الاتجاه الثاني: فهم من اعضاء الاوابك الآخرين (العراق، ليبيا، الجزائر) المتضررين من إنخفاض الأسعار وزيادة الانتاج[٢٠]. ان تبني استراتيجية السعر المنخفض لدول الأوابك هو يدفع من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لغرض توسيع المخزون النفطي الأمريكي وتشجيع مراكز الرأسمالية المتقدمة لتوسيع مخزونها الستراتيجي بأسعار منخفضة من نفوط الأوابك وإستخدام الخزين وقت الطوارئ والأزمات والتأثير على حركة الأسعار طبقا لمصالح الرأسمالية، وكذلك هناك خطر آخر يواجه الأوابك هو إقناع بعض دول الأوابك بخزن نفوطها لدى الوكالة القومية الأمريكية للمخزون الأمريكي والسماح بتأجير هذا المخزون وقت الطوارئ والازمات وإرجاعه عند هبوط الأسعار[٢١].

وتكريساً للاتجاه الأول قامت أربع دول من أوابك هي (السعودية، الكويت، قطر، الامارات) بشكل منفرد عن بقية أقطار المنظمة باجراء حوار مع الاتحاد الأوربي لغرض رفع الحواجز والقيود أمام المنتجات البتروكيمياوية ولتتجاوز مشكلة صغر حجم السوق المحلي وإتجاه دول المجلس لاعتماد ستراتيجية التصنيع لغرض التصدير الذي يمثل فيها نسبة ٥% من مجمل الانتاج العالمي للبتروكيمياويات[٢٢]. ولكن دول المجلس الخليجي لم تتمكن أثناء الحوار مع الاتحاد الأوربي من رفع القيود على منتجاتها البتروكيمياوية وفوجئت بعقبات تحد من دخول هذه الصناعة الى الاتحاد الأوربي في حين يجري تصدير منتجات الاتحاد الأوربي الى

دول الخليج دونما تحديد لحصتها او بتعريفة منخفضة، ولجأ الاتحاد الأوربي بسد إحتياجاته من البتروكيمياويات من دول أوربا الشرقية وروسيا والعمل على إزالة الحواجز الكمركية والاعفاء من نظام حصص التصدير في الوقت الذي يعرقل الاتحاد الأوربي التوصل الى اتفاق مع دول الأوابك. ان التوجهات المستقبلية في ظل العولمة الاقتصادية ستجعل الاقتصاد العابر للحدود يركز على عولمة موارد الكوكب تحت تحقيق ما يسمى بأمن التزود بالطاقة وبهذه الستراتيجية سيكون هناك فصل في المرجعية الملكية عن مرجعية الاستغلال فملكية الموارد الطبيعية ان بدت ذات مرجعية سياسية شكلاً إلا انها أقل أهمية من مرجعية الاستغلال التي اصبحت في ضوء التوجهات المعاصرة ذات بعد عالمي يتعلق بقضايا الأمن الاقتصادي العالمي بصورة خاصة، ويحتل النفط المرتبة الأولى من الموارد الطبيعية التي تسعى الاحتكارات الدولية الى فصل ملكيتها عن مرجعية الاستغلال وهذا التوجه أخطر ما تواجهه بلدان الأوابك في المستقبل المنظور من جراء عولمة الموارد وسحب الزيادة تدريجيا من الهيئات الوطنية وتحويلها الى الشركات النفطية العالمية عبر نظام المشاركة[٢٣]. ومما يوضع قيودا على قدرة راسمي السياسات الاقتصادية الوطنية بالتصرف وإستغلال مواردهم الطبيعية فالاشكالية الراهنة التي تواجه مستقبل الأوابك بصفته المورد الستراتيجي لدول الاتحاد الأوربي تكمن في انه أصبح محاطاً بشبكة من التحديات وتجعله يتراجع عن القيام بمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو كوسيلة للضغط لترتيب العلاقات التجارية الخارجية لدول الأوابك.

٢-١- إتجاهات التجارة الخارجية لبعض دول أوابك مع تكتل (النافتا):

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لاقامة منطقة التجارة الحرة مع كندا والمكسيك لفرض نظامها الدولي وهيمنتها على الساحة الدولية فقد أعلن عنها في ١٩٩٣/١١/١٧ وبدأ العمل فيها ١٩٩٤/٤/١ تعد (النافتا) أهم واكبر تكتل تجاري في العالم وتبرز أهمية هذا التكتل الى ما تتمتع به هذه الدول من كثافة بشرية وقوة شرائية إستهلاكية وحجم ناتج محلي رغم التباين الشديد بين قدرات دول المجموعة[٢٤]. وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية من عقد هذه الاتفاقية مع كندا من جهة وتعثر مفاوضات جولة أرغاوي من جهة اخرى ساعدها على العمل بتكوين منطقة التجارة الحرة في المجال والفضاء الأمريكي الشمالي لحقها عقد إتفاقية مماثلة للتجارة الحرة مع المكسيك كجسر للتحرك بحرية في أمريكا الجنوبية والهدف الآخر هو

تكثيف الضغط على شركائها التجاريين الكبار وخاصة أوربا واليابان للقبول بالمقترحات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات والمنتجات الزراعية[٢٥]. وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط على كندا والمكسيك لغرض تبني سياسة نفطية قارية خاصة بأمريكا الشمالية وقد تحقق لها ذلك، ومن خلال الاتفاقية فقد سعت كندا الى التغلب على النزعة الحمائية المتصاعدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ضد صادراتها خاصة إستخدام قوانين مكافحة الأعراق والرسوم الكمركية وإعتماد النمو الاقتصادي الكندي على قطاع الموارد الطبيعية الذي بدأ بالنفاذ والتضاؤل مع بداية الثمانينات، وان الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك التجاري الرئيس لكندا.

أما علاقة النافتا مع منظمة الأوابك وتأثريها فتكمن من خلال مؤشرات الجداول ١، ٢، ٣، ٤. حيث ان الولايات المتحدة تستورد نصف احتياجاتها النفطية من الخارج وان حصة بلدان دول الأوابك بلغت عام ١٩٩٠ بحدود ٣٠% (١٥% منها السعودية) ومن المتوقع ان يرتفع إعتمادها على المستوردات النفطية ٦٥%- ٧٥% في عام ٢٠١٥ وهذا الواقع يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية بأنها اكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم اذ بلغ حجم إستيرادتها من دول الأوابك عام ١٩٩٧ ما قيمته ٤٠.٦ مليار دولار ليزداد الى ٧٦.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٧ بينما بلغت صادرات الولايات المتحدة وكندا الى دول الأوابك عام ١٩٩٧ ما قيمته ١٩.٥ مليار دولار ليرتفع ويصل الى ٤٦.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٧. ومن خلال الجداول ١، ٢، ٣، ٤ نرى ان السعودية هي أكبر مصدر ومستورد من أمريكا الشمالية. تليها دولة الكويت ثم الامارات. وبهذا الحجم الكبير من الاستهلاك للنفط من قبل أمريكا الشمالية حيث يؤثر على سوق النفط والأسعار وفي سياسات الدول المنتجة وهذا ظهر من خلال العجز في الميزا التجاري الامريكي عام ١٩٩٩ وعلى الرغم من كون أمريكا الشمالية أكبر منتج للطاقة الا انها تستورد ما يعادل ٣٥٣ مليون طن سنوياً لتغطية احتياجاتها من الطاقة محلياً.

ان الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى النفط على انه جزء مهم من استراتيجيتها نظراً لأهمية نفط الأوابك والأوابك في القرن الحادي والعشرين وهذا أصبح يأخذ حيزاً مهما في الفكر الستراتيجي الأمريكي وخاصة استراتيجية النفط في الهيمنة على نفط الأوابك ونفط دول الخليج العربي إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً ومن هذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل

على دمج إقتصاديات دول بعض الأوابك وخاصة السعودية والكويت بالاقتصاد الأمريكي من خلال اتفاقيات مشتركة لتوزيع منتجاتها النفطية.

إن ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية اليابان والاتحاد الأوربي في إطار المتغير الدولي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للامساك بالورقة النفطية في وجه كل من هذين القطبين نتيجة الاختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الامريكي دفعها للبحث عن منافذ خارجية للضغط على القوى الدولية الصاعدة، حلاً لأزمتها التاريخية ولم تكن دول اوابك ومنها منطقة الخليج العربي نفطاً هامشيا في سوق النفط العالمية، بل هو نفط استراتيجي، كما ان نفط الخليج العربي يساهم بشكل فعال في سد هذه التكتلات الرئيسية (اسيان، النافتا، الاتحاد الأوربي) وسيبقى الممول الأول ولمدة طويلة لاحتياطات العالم من الطاقة مما يجعل إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والامساك بهذه الورقة تجعله يسيطر على مقدرات العالم الاقتصادية ويهدد المستقبل الياباني والأوربي ويتركهما أسيرتين لارادة الولايات المتحدة وتضع البلدان النامية امام التحكم الأمريكي بكميات النفط وأسعاره. وتضع دول العالم الثالث تحت هيمنة الابتزاز الأمريكي هذا من جانب أما من الجانب الآخر ان الولايات المتحدة تسعى الى إستخدام الورقة النفطية بسيطرتها العسكرية على منابع النفط في العراق ودول الخليج الاخرى تجعلها تسيطر على العوامل المحددة للعرض النفطي، وبالتالي الانتاج النفطي، والتأثير على اسعار النفط صعودا وهبوطاً، فاذا شعرت بأن الفائض التجاري للاتحاد الأوربي واليباني مستقبلا يهدد الاقتصاد الأمريكي، فسوف تسخر إمكاناتها (الهيمنة) بتحريك بتحريك اسعار النفط بما يؤدي الى إستنزاف جزء من هذا الفائض خاصة وان الاتحاد الأوربي واليابان تعتمدان كلياً على النفط المستورد. وبهذا يتم نسف آمال اوابك وخاصة الدول العربية في بناء مستقبلهم الاقتصادي وسلب مواردهم والسيطرة على ثرواتهم والانتقال بها لصالح شعوبهم، وخلقت الولايات المتحدة الأمريكية من دول أوابك ادوات لمحاربة دول المنطقة، وعملت ايضاً باصدار قوانين وتعليمات جائرة ضد دول أوابك وتحقيق أرباح خيالية لصالح الشركات الأوربية والأمريكية[٢٦]. ولكن رغم ذلك تقوم بعض دول أوابك بالاستثمار في الدول المتقدمة أكثر مم في الدول النامية مثل السعودية- الامارات- الكويت.

وهكذا نجحت الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة على تأمين إستثماراتها النفطية في دول الأوابك بالتحكم عن طريق هذه الاستثمارات في منابع النفط وبشكل مباشر

وبعدة وسائل منها قوة الانتشار السريع لحماية منابع النفط وأخذت شكل الاحتلال العسكري المباشر للعراق والسعودية- الكويت- قطر- الامارات لتحقيق الأهداف الستراتيجية للتحكم بأسعار النفط، كما ان الصورة للهيمنة الأمريكية على منابع النفط للأوابك تتمثل بالمحاولات الجارية في تملك الشركات الأمريكية للمشاريع النفطية والدخول في مشاركات نفطية الأمر الذي يعني المشاركة المستقبلية في تملك جزء من هذه الثروة وهي في باطن الأرض[٢٧]. وباحتلال الولايات المتحدة للعراق فقد فرضت واقعاً من المواجهة المستمرة في مستوى الحرب الدائمة وحققت فرصة لتطويق إمكانات العراق الاقتصادية بحصار اقتصادي وتبعه احتلال عسكري مباشر ساعد على تكريس الهيمنة الكلية على النفط العربي وحقق استنزافاً شاملاً للثروة المالية العربية[٢٨].

٢-٢- إتجاهات التجارة الخارجية لبعض دول الأوابك مع رابطة (اسيان):

يعتبر هذا الاتحاد وخاصة اليابان سوق رئيسية للصادرات النفطية لدول الأوابك ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم (٢) حيث يوضح الجدول ان نسبة صادرات لكل من قطر والامارات الى جنوب شرق آسيا واليابان في عام ١٩٩٧ قد بلغت ٩٠% من مجموع صادراتها وبقيمة ١٦.٤ مليار دولار للامارات تليها السعودية بقيمة ٢٦.٥ مليار دولار وإزدادت هذه النسبة لتصل الى ١٠٠ مليار دولار للامارات و١٢٠.٥ مليار دولار للسعودية عام ٢٠٠٧. واما الجدول رقم (٣) فيوضح إجمالي الواردات لدول الأوابك من إتحاد جنوب شرق آسيا واليابان الى دول الأوابك عام ١٩٩٧ فقد بلغ ما قيمته (٢٣.٦) مليار دولار ليرتفع الى (١٦٩.٠٢) مليار دولار عام (٢٠٠٧). وكانت الامارات والسعودية من دول الأوابك تحتل الصدارة في الاستيرادات من هذا الاتحاد فقد بلغت نسبة الامارات ٩.٦% تليها السعودية ٩.٥% عام ١٩٩٧ وإزدادت لتصل ٤٦.٢% الامارات و٣٥.١% للسعودية عام ٢٠٠٧.

ونتيجة الروابط المتميزة بين الأوابك ودول جنوب شرق آسيا فقد صاحب النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا خلال العشرين سنة الماضية زيادة في الاعتماد المتبادل لهذه الدول ومن المتوقع في المستقبل إزدياد هذه الروابط ولا تقتصر هذه العلاقات على تسويق الهيدروكاربونات بل تتعداها الى الاستثمار في الصناعات اللاحقة لغرض تأمين منافذ لصادرات الاوابك[٢٩]. وقدرت الادارة الاقتصادية لمنظمة أوابك كان الطلب على النفط في

جنوب شرق آسيا واليابان قد وصل عام ١٩٩٧ الى حوالي ١٨.٧ مليون برميل في اليوم وتوقعت ان يصل الى ٢٠.٥ و ٢٨.١ مليون طن باليوم عامي ٢٠٠٠، ٢٠١٠ على التوالي في المستقبل، أما بالنسبة لانتاج النفط في هذه المنطقة فقد قدره نفس المصدر لعام ١٩٩٧ بحوالي ٦.٧ م/ب يومياً وتوقع ان يصل الى ٧.٤ و٩.٣ م/ ب/ يومياً عامي ٢٠٠٠/٢٠١٠ على التوالي وستحتاج هذه المنطقة للاستيراد ١٣.١ و١٨.٨ م/ ب/ يومياً ٢٠٠٠- ٢٠١٠ ومن هذه المؤشرات نستنتج بأن منظمة الأوابك وخاصة (الامارات، السعودية، العراق، الكويت، قطر) قادرة على تصدير ١٦- ١٧ م/ ب/ يومياً من النفط الخام والمنظفات النفطية خلال الأعوام ٢٠٠٠- ٢٠١٠، فازدياد إعتماد منظمة الاوابك على دول جنوب شرق آسيا يجعلها قابلة للتأثر بأي انعكسات إقتصادية تشهدها المنطقة وتبين ذلك من خلال الأزمة التي مرت بها دول جنوب شرق اسيا ١٩٩٧- ١٩٩٨ مما ادى الى تسارع دول هذه المنطقة باتجاه جدولة وارداتها من الهيدركرويات المستوردة من دول الأوابك مما حدا بالأوابك بالبحث عن اسواق بديلة لتلك الصادرات إضافة الى تدهور اسعار النفط الى مستويات متدنية وانخفاض أسعار النفط الخام على وفق أسعار التبادلات الفورية والآجلة في بورصات نيويورك وطوكيو ولندن بنسبة ٤٠% عن معدله في بداية العام ١٩٩٧، فزيادة الاعتماد المتبادل بين الاوابك ودول جنوب شرق آسيا يخلق تحديات مستقبلية للأوابك حيث ان سياسة الطاقة في هذه المنطقة تهدف الى التقليل من إستخدام النفط والحد من نمو الطلب على الطاقة فاليابان يعتبر أكبر مستهلك للنفط في آسيا والمحيط الهادي ويبلغ إستهلاكه حوالي ثلث إجمالي إستهلاك المنطقة من النفط عام ١٩٩٧ فمن أصل ٥.٩ مليون برميل يوميا الذي هو إستهلاك اليابان من النفط عام ١٩٩٧ يذهب ٤٣٥ الف برميل يومياً من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي مباشرة لتوليد الطاقة والاستخدام في مجال الصناعة البتروكيمياوية[٣٠]، وتخطط اليابان لغاية ٢٠١٠ الى التقليل من إستخدام النفط والحد من نمو الطلب على الطاقة بمعدل ٠.١% سنوياً وتخصيص نصيب أنواع الوقود الأحفوري من مصادر الطاقة من ٨٣% الى ٧٥% بحلول ٢٠١٠ وتعتمد بذلك بناء المحطات النووية الكهربائية وإتخاذ إجراءات إضافية لرفع كفائة الاستهلاك في الطاقة وقد سبقت اليابان كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي الى إستخدام الطاقة المتجددة كطاقة الرياح الشمسية[٣١]. ولكن رغم كل الاجراءات الخاصة بتقليل استهلاك النفط والتحول الى مصادر الطاقة البديلة ستواجه دول جنوب شرق آسيا وضعاً محفوفاً بالمخاطر من حيث

العرض والطلب المستقبلي على النفط، وستغدو المنافسة على سوق النفط والمشتقات النفطية أكثر ضراوة اذ بدا سوق النفط في المنطقة الآسوية بنزعه باتجاه العالمية وسيكون اثر هذه التغيرات هاماً بالنسبة لكافة مستثمري وتجار النفط المحتملين في المنطقة ويظهر التكتل (اسيان) اليوم ككتلة إقتصادية عملاقة عبر التحالف مع اليابان للسيطرة على المنطقة الباسفيكي مما يؤكد ظهور التعددية في مراكز القوى الاقتصادية في المنظومة الدولية[٣٢]. وفي الوقت الذي تسعى فيه هذه التكتلات الاقتصادية الى المنافسة والعالمية لم تستطيع الاوابك تحقيق اهدفها الاساسية التي تأسست من أجلها بل يسعى عدد من أعضائها الى محاولة هدمه وجعلها دمية شكلية بيد الاحتكارات الاجنبية ولا تستطيع مواجهة أي تكتل.

ثالثاً- الانعكاسات المحتملة للتكتلات الاقتصادية على منظمة الأوابك:

بشكل عام هناك انعكاسات أخرى محتملة يمكن اختصارها بما يأتي:

١- ان اهم التكتلات الاقتصادية على منظمة الأوابك ينعكس بشكل أساس على نمط وحجم التبادل التجاري مع تلك التكتلات، لان البلدان الصناعية الرأسمالية تعتبر السوق الرئيسية لنفط الأوابك وخاصة العربية فيها مما أدى بدول الأوابك ان تحقق ليس إنكشافاً تجارياً فقط وإنما تبعية مالية وتقنية وغذائية (علما ان الآثار السلبية لهذه التكتلات تنعكس آنياً والآثار الايجابية محتملة) ولو أخذنا التجارة الخارجية لبعض دول أوابك وخاصة (السعودية، والامارات، والكويت، والعراق، وقطر) مع المجموعة الاوربية انها تمثل تهديداً واضحاً للمصالح الاقتصادية لهذه الاقطار وتتفاقم مخاطر التكتل الأوربي الى حداً كبيراً اذ اضفنا اليه تكتل النافتا واليابان سواء لوحدها أم مع شركائها التجاريين، فبلغ مجمل ما إستوردته هذه التكتلات ما يزيد عن ٨٠% من إجمالي الصادرات النفطية العربية عام ١٩٩٧[٣٣]. الامر الذي يعني تحول هذه التكتلات الى قوة حصينة لحماية اسواقها أمام صادرات النفط من دول الأوابك ومرض قيود تتعلق بالبيئة اولاً والانتاج الذي يخضع للمواصفات الصناعية العالمية ثانياً.

٢- ان توحيد السوق لهذه التكتلات سينجم عنه خسائر كبيرة لدول الأوابك وخاصة العربية اذ سينخفض طلب المجموعة الأوربية على هذه الواردات بنسبة كبيرة خلال القرن الحالي.

٣- دخول أعضاء جدد من ضمن مجموعة الاتحاد الأوربي سيؤدي الى تحول التجارة من الشركاء التجاريين ذو الامكانيات النفطية الى أعضاء التكتل الجدد بسبب المزايا التجارية وغيرها من المزايا المرتبطة بأي نظام الى كتلة تجارية الى جانب ذلك فان التكتل التجاري سيؤدي بالضرورة الى وضع أجراء وعمليات تميزية ضد الصادرات من دول أوابك وخاصة البتروكيماويات والمنسوجات وكذلك صادرات الخدمات التي يتأثر بها قطاع المصارف العربية عموماً وفروعها الاوربية خصوصاً مثل إنعدام المصارف العربية العاملة في المجموعة الأوربية والالتزام بمقررات لجنة (بازل) القاضية بوجوب وصول نسبة رأس المال المصرف الى موجوداته ٨% على الأقل، وعلى شرط المعاملة بالمثل بعدم منح ترخيص لأي مصرف أجنبي من خارج المجموعة للعمل في داخلها الا اذا اعطيت لجميع بلدان المجموعة حقاً مماثلاً للعمل في الوطن الام لهذا المصرف[٣٤].

٤- تحول جزء مهم من الاستثمارات الأجنبية وتغير إتجاهاتها من اقطار اوابك الى البلدان الصناعية المتقدمة وبلدان أوربا الشرقية والى البلدان الصناعية الجديدة في الشرق وجنوب شرق آسيا[٣٥]. ان التوسع في التكتلات الاقتصادية وإنتشارها سوف يعطي فرصة لنمو الطلب على النفط وبعض الصناعات ذات التوجه التصديري التي يمكن ان تنمو في المستقبل وفقاً للمقاييس والمواصفات العالمية مما يساعدها على إختراق احد الكتل الاقتصادية وخاصة المجموعة الأوربية لما تتمتع به هذه السلع التصديرية من تخفيض كلفة الانتاج والتصدير عبر الاقتراب من حجم النتاج التصديري الأمثل لفروع صناعية معينة، ومع ذلك فأن أهم الفرص الافتراضية التي تنشأ عن انتشار الكتل التجارية تتمثل في تعاظم التنافس بين هذه الكتل على سوق واردات دول الأوابك من هذه الكتل خاصة وان معظم واردات دول أوابك هي سلع تنتجها أغلب البلدان الصناعية المتقدمة وحديثة التصنيع وتتسم اسواقها بالتنافس الشديد مما يتيح لأقطار المنظمة إمكانية كبيرة في تحويل وارداتها من منطقة جغرافية الى اخرى وفقاً لمصالحها الاقتصادية والسياسية والتي تخدم اهدافها خاصة من البلدان الصناعية المتقدمة الى البلدان الصناعية الجديدة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ ورابطة دول الاسيان، وأمام هذه التكتلات لابد لدول الأوابك ان تواجهها بشكل جماعي او من خلال التنسيق بين سياستها الانتاجية والسعرية تجاه هذه التكتلات[٣٦].

٥- يعتبر إنشاء الوكالة الدولية للطاقة من أخطر عناصر الاستراتيجية الغربية والأمريكية وبالذات هدفها تدمير الأوابك وإزالتها من السوق العالمية للنفط، حيث تأسست بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٤ بعد المقاطعة العربية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ورداً على دورهما المساند لاسرائيل في حرب تشرين ١٩٧٣ وما تبع ذلك من قرارات منفردة برفع أسعار النفط إعتباراً من ١/ كانون الاول/ ١٩٤٧. في الوقت الذي ادركت فيه هذه البلدان، ان كميات النفط هي اهم مورد من موارد الطاقة الذي تعتمد عليه وأصبحت تحت سيطرة الأقطار النفطية في الشرق الأوسط كلياً او جزئياً على عمليات إنتاج النفط الخام، والذي أدى بدوره الى تقلص دور الشركات النفطية في السوق العالمية، مما يعني ان امدادتها من النفط الخام أصبحت مهددة في كل وقت. إضافة الى ان الكميات المعروضة في السوق العالمية مستقبلاً لم تكن من الوفرة بحيث تؤدي الى هبوط أسعارها كما كانت تحصل عليه هذه البلدان وباسعار رخيصة طوال فترة الخمسينات والستينات[٣٧]. اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء الوكالة نصراً كبيراً استراتيجياً حيث يقول كيسنجر «ان تشكيل وكالة الطاقة الدولية هو خطوة تاريخية لتوحيد المستهلكين ولقد تمت هذه الخطوة إثر بروز أزمة الطاقة التي كانت عاملاً جديداً لاسراع الولايات المتحدة في دعم سياسة التعاون مع البلدان الأخرى المستهلكة للنفط حيث ان ذلك هو الطريق الوحيد الممكن لتخفيض الأسعار»[٣٨] وتضمنت الخطوات التي دعت اليها الوكالة وتابعت تطبيقها ما يلي:

١. تقييد الطلب: فقد نصت إتفاقية الوكالة «على ان يكون لكل بلد مشارك برنامج حاضر: يتضمن تدابير لتعقيد الطلب على النفط في الحالات الطارئة ويؤهل ذلك البلد تخفيض معدل استهلاكه النهائي، فان كان التخفيض في إمدادات النفط بنسبة ٧% على الأقل وأكثر من ذلك، يتوجب على كل بلد مشارك ان يتخذ تدابير لتنفيذ الطلب كافية لتخفيض الاستهلاك النهائي لذلك البلد بمقدار يساوي ٧% من إستهلاكه النهائي خلال فترة الأساس»[٣٩].

٢. فرض المزيد من الضرائب على إستهلاك النفط بحجة ما تدعيه الدول الصناعية في إتباعها السياسة الاهتمام بقضايا سلامة البيئة.

٣. السيطرة على العمليات اللاحقة للانتاج بما يمنع من إستخدام سلاح النفط وإبطال مفعوله عن طريق السيطرة على شبكات التوزيع الدولية للنفط وبواسطة شركات النفط العالمية وإنشاء المصافي ومصانع البتروكيمياويات وغيرها.

٤. زيادة الامدادات من المصادر المحلية.

٥. الاحتفاظ بمخزون تجاري استراتيجي للمناورة به في اوقات الشحة النفطية ويعتبرها الهدف الأكثر أهمية من حيث سرعة التنفيذ بتأمين احتياطي نفطي لكل دولة عضو يكفيها ٩٠% يوماً كحد ادنى. وقد سارت دول الوكالة بشكل متفاوت، حيث قام بعضها بتخزين كميات أعلى من الحد الادنى وتبلغ الكلفة السنوية بتخزين وحفظ هذه الكمية حسب معدلات الاستهلاك لدول الوكالة.

٦. التوسع في حجم السوق الفورية، حيث أصبحت هذه الأسواق وأسعارها الفورية ذات تأثير كبير في حركة الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية ومنها أوابك، وهذا ناجم عن وجود فائض في العرض العالمي للنفط وإحتدام المنافسة داخل الأوابك وخارجها مما أدى الى زيادة أهمية الأسواق الفورية وأسعارها مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع مع انتشار الأخبار والاشاعات. مما يعني إنخفاض قدرة الأوابك على إدارة السوق بانخفاض الأهمية النسبية للعقود التي كانت تمثل الوسيلة الوحيدة للادارة ودونها يصبح هيكل الأسعار المحدد من قبل المنظمة غير قابل للتنفيذ(٤٠).

٧. إدخال النفط في البورصات العالمية الحضارية بأسعاره، أن تذبذب الأسعار أتاح الفرصة لنشأة ونمو المضاربة على تلك الأسعار في الأسواق بما يعرف بالعقود المستقبلية حيث بدا العمل في تجارة السوق المستقبلية في تشرين الثاني من عام ١٩٧٨ اذ حققت تلك الأسواق لمن يشتري السلعة (وهو في العادة مصفى تكرير) بعقد آجل التحوط** ضد مخاطر تغيير السعر في المستقبل، كما تحقق تلك الأسواق للبائع تحوطاً مثلاً تأمين سعر البيع بحيث لا يخضع للتغير الذي يمكن ان يحدث مستقبلاً عند تسليم السلعة.

ان ميزة السوق النفطية بعد تخلي منظمة الأوابك في منتصف الثمانينات عن نظام تحديد الاسعار الرسمية وصادرت تكفي بتحديد سقف الانتاج مع ترك الأسعار لقوى السوق، ومن الأسواق الرئيسية للبورصة في العالم هي سوق نيويورك وسوق لندن.

الاستنتاجات والتوصيات

١- ان سياسة التخفيضات المستمرة لأسعار النفط هي السبب المباشر وراء قيام منظمة الأوابك التي تضم البلدان النفطية العربية على الرغم مما تذرعت به شركات النفط العالمية من

وجود فائض نفطي وزيادة عدد الشركات المستقلة وزيادة حجم المبيعات النفطية اسباباً لسياسة الاستقطاعات السعرية وكان هدف الأوابك مرعاة مصالح أعضائها وضمان دخل ثابت وسعر عادل لثروتها الناضبة.

٢- تمتلك منظمة الأوابك إمكانيات هائلة من الاحتياطي النفطي المؤكد والانتاج والصادرات لنفطية وإنخفاض كلفة إنتاج البرميل الواحد، فقد هيمنت على نحو ٧٩.٨١% من الاحتياطي العالمي للنفط ٤٥.٤% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي ٤٠.٦٥٩% وهذا ما يعطيها القوة بالتحكم بالعرض والطلب في السوق النفطية اذا ما أحسنت استعماله تستطيع حل جميع مشاكلها ومشاكل الدول النامية والمساومة في المحافل الدولية ولتشكل مركز قوة في المنظمات الاقتصادية لترفع من أهميتها السياسية والاقتصادية على سواء.

٣- قيام بعض دول أوابك وخاصة السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة بزيادة الانتاج وإغراق السوق النفطية والترويج مع الدول المستهلكة لسترتيجية سعر النفط المنخفض وعدم الالتزام بحصص الانتاج مما أدى ذلك الى انخفاض الأسعار بصورة مستمرة وإنعكس ذلك على وحدة الاوابك وعدم إستطاعتها مواجهة أي متغير على الساحة الدولية كالوكالة الدولية للطاقة التي تأسست عام ١٩٧٤ لغرض إزالة أوابك من السوق النفطية.

٤- قيام الدول الصناعية باتخاذ عدد من التدابير والاجراءات للحد من إستهلاك النفط ومنها فرض ضريبة الكربون ومشكلة تلوث البيئة الناجم عن وقود الاحفوري لغرض التحول الى مصادر الطاقة الأخرى كالغاز الطبيعي والفحم مما يؤدي بالتالي إلى إنخفاض الطلب على نفط الأوابك.

٥- ان تنامي الدعوات لعودة شركات النفط العالمية بحجة مساعدة دول الأوابك ولرفع طاقتها الانتاجية سيجعل منظمة الأوابك في موقف محرج لان هذه الشركات تعمل ضمن الشروط التي تحددها وليس بهدف خدمة مصالح دول الأوابك وهذا يعني عودة لنظام المتيازات والمشاركة في الانتاج وبالتالي نشوء سوق مغتربة ضمن الجغرافية الاساسية للأوابك مما يؤدي الى تناقضاً في الاستراتيجيات ما بين سياسات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط من جهة وتوجهات هذه الشركات من جهة أخرى وهذا بدوره يضعف الأوابك ويجعلها غير قادرة على التصرف بحرية تجاه تحديد حصص الانتاج. كما هو حاصل في العراق حالياً.

٦- ان التكتلات الاقتصادية وبخاصة (الاتحاد الأوربي، وتكتل أمريكا الشمالي، ورابطة جنوب شرق آسيا) تؤثر على منظمة الأوابك وعلى استقلاليتها من خلال ربط المنظمة بالشبكة العالمية التي تقودها الدول الرأسمالية الكبرى وجعلها تابعة لهذه التكتلات وليس طرف مؤثر ضمن البيئة الدولية.

٧- ان الاحتلال الأمريكي للعراق جاء وفق خطط مرسومة ضمن حملة منظمة هدفها خدمة المصالح الغربية وهدم ما تبقى من منظمة الأوابك والاوابك بعدما نجحت الدول الراسمالية بقيادة الولايات المتحدة بتفويض الأوابك من الداخل في الوقت الذي تعاني شعوب دول المنظمة الفقر والتخلف، وفي ظل هذا الوضع المحزن لم يبقى امام المنظمة سوى النضال من اجل الاستقلال والحرية.

التوصيات:

١- تطوير صناعة تكرير النفط عن طريق إقامة مصاف حديثة وبحجم اقتصادي كبير اسوة بالشركات النفطية والامريكية والاوربية التي أخذت تندمج فيما بينها لتحقق إقتصاديات الحجم.

٢- الاهتمام بالصناعة البتروكيمياوية وإستغلال الغاز الطبيعي وهذا كله يتم عن طريق بناء قاعدة انتاجية وإيجاد مصادر جديدة للدخل وتشجيع رأس المال الوطني الخاص للدخول في مجالات الاستثمارات النفطية والصناعات النفطية بدلاً من الاستثمارات في الخارج.

٣- ضرورة إسراع منظمة أوبك للتكيف مع المتغيرات العالمية شرط ان تحافظ على حقوقها ومتطلبات السوق العالمية وإستقرارها لكي تتمكن من الحفاظ على دورها كونها قوة مؤثرة في سوق النفط العالمية.

٤- قيام دول أوابك بالمطالبة بتسديد قسم من صادراتها النفطية بالعملات الأخرى وليكن اليورو بهدف التخلص من الانخفاضات المستمرة في سعر الدولار.

٥- إتباع دول أوابك سياسية إقتصادية تسهم في ترشيد الانفاق غير المنتج وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المنتجة في الدخل القومي وذلك من اجل تقليل الاعتماد الكلي على الموارد النفطية.

٦- توحيد الآراء في داخل منظمة الأوابك من خلال تبني الدول العربية موقفاً موحداً يتم الاتفاق عليه من داخل منظمة الأوابك لغرض تحقيق فعالية ودفع أكبر في إتخاذ القرارات الخاصة بالانتاج والأسعار وبما يقلل من سمة تعدد الآراء التي يتسم بها عمل اوابك خدمة للمصالح الوطنية والقومية.

٧- على دول أوابك ان تعمل جاهدة من أجل انهاء الاحتلال الامريكي للعراق بكل الوسائل واذا لم تستطع أن تحقق ذلك فستبقى المنظمة غير مستقلة في إتخاذ القرارات التي تؤدي الى وحدتها لان الولايات المتحدة تستخدم النفط العراقي للمناورة في السوق النفطية والى خفض الأسعار والتأثير على دول أوابك برفع الانتاج.

٨- سعي دول الأوابك الداخلة في منظمة التجارة العالمية (WTO) الى ادراج موضوع النفط في قائمة أعمال جولة المفاوضات التجارية القادمة لمنظمة التجارة العالمية وذلك لكي يصبح جزءاً منها تنطبق عليه نفس احكامها خاصة فيما يتعلق بالاجراءات الحمائية والتمييزية المطبقة على البلدان المتقدمة بهدف إلغائها.

هوامش البحث

(١) حميد الجميلي، هندسة الفضاءات الاقتصادية: دراسة في الابعاد الجيو إقتصادية، مجلة شؤون سياسية، العدد ٣، بغداد، ١٩٩٤، ص١٢٣.

(٢) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات ١٩٩٤، ومنظمة التجارة العالمية، مصدر سابق، ص٢٠.

(٣) عبد المنعم السيد علي، التكتلات الاقتصادية الدولية طبيعتها وأنواعها وخصائصها وآثارها الاقتصادية على الاقطار العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٥، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٠٣.

(٤) المصدر نفسه، ص١٠٣، حميد الجميلي.

(٥) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مصدر سابق، ص٢٨٠.

(٦) عبد الرحمن السيباني، التكامل الاقتصادي العربي: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مصدر سابق، ص١٩.

(٧) نافتا وتظم دول هي (الولايات المتحدة الامريكية، كندا، المكسيك).

(٨) تظم مجموعة دول شرق آسيوية هي (اليابان، بروناي، أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايلندا، هونغ كونغ، تايوان).

(٩) علي الدين هلال، ضرورات الاصلاح بعض نصف قرن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٧٧.

(١٠) منصور الراوي، التكامل الاقتصادي: دراسة تحليلية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي، مصدر سابق، ص٦١.

(١١) مجذاب بدر العناد، العولمة اسلوب للهيمنة الامبريالية وتكريس تبعية الاقتصادات النامية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٣، بغداد، ٢٠٠١، ص٢١.

(١٢) تقديرات أولية.

(١٣) تقديرات أولية.

(١٤) غازي فيصل حسين، المنظور الجيوستراتيجي الأوربي تجاه الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد ٢٤٤، بيروت، ١٩٩٩، ص٥٨.

(١٥) مجموعة من الباحثين، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، نيسان ١٩٨٥، ص٢٥٤.

(١٦) غازي فيصل حسين، المنظور الجيوستراتيجي الاوربي تجاه الخليج العربي، المصدر السابق، ص٦٢.

(١٧) حسين عبد الله، الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه، مصدر سابق، ص٤٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص٧٥.

(١٩) همام الشماع، مستقبل الموارد النفطية، مجلة النفط والتنمية، العدد ١، كانون الثاني، بغداد، ١٩٩٠، ص٨١.

(٢٠) سعدون حمادي، الخسائر الناجمة عن تدهور الأسعار، ١٩٨٧- ١٩٩٢، مجلة آفاق عربية، السنة الثامنة عشر، حزيران، بغداد، ١٩٩٣، ص١٩.

(٢١) حميد الجميلي، ستراتيجية السعر المنخفض للبترول: الاشكاليات والأبعاد المستقبلية، مجلة الحكمة، دراسات إقتصادية، السنة الثانية، العدد ٤، بغداد، ٢٠٠١، ص٨٩.

(٢٢) عبد الوهاب السعدون، الاتجاهات المستقبلية لصناعة البتروكيمياويات الخليجية، النفط والتعاون العربي، مجلد ٢٥، العدد ٨٩، الكويت، ١٩٩٩، ص٥٦.

(٢٣) حميد الجميلي، ستراتيجية السعر المنخفض الاشكاليات والابعاد المستقبلية، مصدر سابق، ص٩٢.

(٢٤) سمير عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات ٩٤ ومنظمة التجارة العالمية، مصدر سابق، ص٢٨.

(٢٥) عبد الرحمن نجم عبد المشهداني، أثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

(٢٦) علي عبد الحسين حمادي، مشاكل إقتصاد الطاقة في أوربا والنظرة المحمومة الى منطقة الشرق الأوسط، مجلة النفط والعالم، اب، ١٩٩٣، ص٣٧.

(٢٧) هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين انموذجاً، مصدر سابق، ص٢٠٧.

(٢٨) حميد الجميلي، عناصر واستراتيجيات بناء نظام بترولي دولي جديد، مصدر سابق، ص٣٤.

(٢٩) محمد مختار اللبابيدي، مصادر النفط والغاز في دول الخليج العربي وتجارتها مع الدول الآسيوية، النفط والتعاون العربي، مجلد ٢٤، العدد ٨٦، الكويت، ١٩٩٨، ص١٠٩.

(٣٠) فيردون فيشاراكي، استشراق الطلب على النفط والعرض والتجارة في منظمة آسيا والمحيط الهادي حتى عام ٢٠٠٥، النفط والتعاون العربي، مجلد٢٢، العدد٧٧، ١٩٩٦، ص١٧.

(٣١) محمد عبد الوهاب الرمضان، الطاقة وظاهرة تغيير المناخ، مصدر سابق، ص١٧٩.

(٣٢) غازي فيصل حسين، المنظور الجيوستراتيجي الأوربي تجاه الخليج العربي، مصدر سابق، ص٧٧.

(٣٣) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي.

(٣٤) هيل عجمي الجنابي، الآثار المحتملة للاتحاد الأوربي على البلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٦، حزيران/ ١٩٩٦، ص١٥٥.

(٣٥) عبد الرحمن نجم المشهداني، أثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على الاقتصاديات العربية، مصدر سابق، ص١٣٠.

(٣٦) عبد الرحمن نجم المشهداني، اثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على الاقتصاديات العربية، مصدر سابق، ص١٣٣.

(٣٧) اسامة الجمالي، سياسات الطاقة وإقتصادياتها دولياً، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٧، العدد الأول، الكويت، ١٩٨١، ص٣٧.

(٣٨) محمد عبد الكريم الماشطة، البترول العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك، بحث مقدم الى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد، ١٩٧٨، ص٩٨٩.

(٣٩) عبد العزيز الوتاري، تقويم السياسات الدولية للطاقة وأثرها على الأقطار العربية، بحث مقدم الى مؤتمر الطاقة العربية الأول، الكويت، ١٩٨٠، ص١٤٤.

(٤٠) سعاد الصباح، اوابك بين تجارب الماضي وملامح المستقبل، مصدر سابق، ص١٣٦.

** عقد من أجل التحوط: هو عملية إتخاذ موقع في السوق المستقبلية معايراً لذلك المتخذ في السوق الفعلية تحوطاً من حركة الأسعار المعاكسة وأن إتخاذ موقع يعني شراء العقد المستقبلي أو بيعه.

المصادر

١- حميد الجميلي، هندسة الفضاءات الاقتصادية، مجلة شؤون سياسية، العدد ٣، بغداد ١٩٩٤.

٢- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات ٩٤، ومنظمة التجارة العالمية، مصر، ٢٠٠١.

٣- عبد المنعم السيد علي، التكتلات الاقتصادية الدولية مجلة شؤون عربية العدد ٨٥، القاهرة ١٩٩٦.

٤- حسين عبد الله، التعاون بين أوبك والأوابك لخض صادرات النفط ومساندة الاسعار، الكويت. ١٩٩٤.

٥- صلاح نعمان عيسى، دراسات في الاقتصاديات والسياسة النفطية بغداد ١٩٨٢.

٦- علي الدين هلال، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن. بيروت ١٩٩٦.

٧- منصور الراوي، التكامل الاقتصادي، دراسة تحليلية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

٨- مجذاب بدر العناد، العولمة اسلوب للهيمنة الامبريالية، بغداد، ٢٠٠١.

٩- غازي فيصل حسين، المنظور الجيوستراتيجي الأوربي إتجاه الخليج العربي، بيروت ١٩٩٩.

١٠- همام الشماع، مستقبل الموارد النفطية، مجلة النفط والتنمية، بغداد، ١٩٩٠.

١١- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠٠٨.

١٢- هيل عجمي الجنابي، الآثار المحتملة للاتحاد الأوربي على البلاد العربية، مجلة شؤون عربية، حزيران، ١٩٩٦.